

الفشل الدولاتي في ليبيا ودوره في بروز التهديدات الأمنية الجديدة

داخل منطقة المغرب العربي " الجزائر ، تونس أمودجا "

State failure in Libya and the emergence of new security threats in the Maghreb region : ' Algeria , Tunisia model '

صوان عبد الله

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر) ، abdoumario47@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022/06/06

تاريخ القبول: 2022/03/20

تاريخ الاستلام: 2022/02/17

ملخص :

يمكن التأكيد بصورة قطعية أن الحرب في ليبيا والأزمة المعقدة هناك بعد رحيل القذافي ، وما انجر عنها من انفلاتات امني تبلورت أهم صوره في ضعف المراقبة الحدودية ، انتشار رهيب لمختلف أنواع الأسلحة بين فئات الشعب الليبي ، تدمير البنية التحتية ، قد خلق صورة واضحة لمعالم الدولة الفاشلة تجلت مظاهرها في توسع ظاهرة الهجرة غير الشرعية للقادمين من إفريقيا جنوب الصحراء والدول المجاورة والذين يتخذون من ليبيا كمنطقة عبور نحو الضفة المتوسطية الأخرى ، التهريب غير الشرعي للسلع والمخدرات والسلاح عبر الحدود ، خطر الإرهاب المتطرف المهدد للأمن القومي الليبي أولاً ثم امن دول المحيط الإقليمي والمتمثل في الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية " الجزائر وتونس " .

كلمات مفتاحية: الدولة الفاشلة ، المغرب العربي ، التهديدات الأمنية الجديدة ، الاختراق الأمني .

Abstract:

It can confirmed definitively that the war in Libya, the complex crisis post the departure of Gaddafi, has led to great security chaos, mostly crystallized in the weakness of border control, the terrible large spread of weapons among the Libyans, the destruction of the infrastructure, are the clear indicators of the state failure. This was manifested in the expansion of the phenomenon of

illegal immigration coming from sub-Saharan Africa and neighboring countries, transiting Libya towards the other shores of the Mediterranean, the illegal smuggling of goods, drugs and weapons across the borders, the extremist terrorism threatening both the Libyan national security and the security of the regional neighbors represented in the African Sahel and the Maghreb "Algeria and Tunisia".

Keywords : Collapse state, Arabic Maghreb, New security threats, Security breach.

المؤلف المرسل: صوان عبدالله

1. مقدمة:

لا يعد انتقال دولة معينة إلى حالة الفشل الدولاتي بالشأن الداخلي الخاص ، فعادة ما تتكون مجموعة تفاعلات وتأثيرات أمنية تطال الجوار الإقليمي الذي تنتمي إليه تلك الوحدة الدولية ، ويمكن إبراز بعض الأمثلة التي تعكس ذلك على غرار الفشل الدولاتي في سوريا الذي خلف نزوح آلاف اللاجئين نحو دول مجاورة حدودية على غرار تركيا ، وباتت الدول الإقليمية المتاخمة لها في حالة تأهب أمني في ظل اتساع دائرة التهديدات الإرهابية الصادرة من دمشق ، ولم يختلف الأمر كثيرا مع دولة مالي فعقب الانقلاب العسكري والتدخل الفرنسي العام 2012 عانت الجزائر من نزوح آلاف اللاجئين الماليين الذين لم يستطيعوا تحمل الأزمة الأمنية والاقتصادية الخانقة ، إضافة إلى تصاعد خطر الهجمات الإرهابية وهو ما تجلّى من خلال الاعتداء الإرهابي على المنشأة النفطية تيغنتروين سنة 2013 بقيادة جماعة الموقعون بالدم الإرهابية ، والتي هيئت لها الظروف الأمنية الهشة في مالي وليبيا على تنفيذ مخططاتها الإجرامية.

صدرت ليبيا تبعات أمنية خطيرة نحو دول المغرب العربي " تونس ، الجزائر بشكل خاص " بعد سقوط القذافي خاصة مع ضعف الرقابة على حدودها البرية ، ما فتح الباب أمام تنامي خطر الهجمات الإرهابية

عبر تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال التوغل داخل التراب الليبي ومن تم محاولة الولوج إلى دول الجوار الإقليمي ، كما برزت الجريمة المنظمة في أقوى صورها على غرار انتشار ظاهرة الاختطاف ، تهريب الأسلحة بطرق غير شرعية ، تهريب البشر نحو الضفة المتوسطية ، ومن خلال كل هذه المعطيات يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف دفع الفشل الدولاتي في ليبيا نحو بروز تهديدات أمنية جديدة داخل منطقة المغرب العربي وبشكل خاص تجاه الجزائر وتونس ؟

التساؤلات الفرعية :

1. فيما يتمثل أسباب الفشل الدولاتي في ليبيا ؟
2. كيف تبدو النتائج الأمنية للفشل الدولاتي على الداخل الليبي ؟
3. ما هي أهم صور التهديدات الأمنية الجديدة التي افرزها الفشل الدولاتي في ليبيا على منطقة المغرب العربي وبشكل خاص تجاه الجزائر و تونس ؟

الفرضيات :

1. يعد التدخل الغربي الأطلسي أهم أسباب الفشل الدولاتي في ليبيا وما خلفه من نتائج كارثية على الصعيد الأمني والبنية التحتية القاعدية.
2. الفشل الدولاتي خلف اضمحلال الحدود البرية الليبية ما أسهم في تصدير تهديدات أمنية خطيرة على الجزائر وتونس ، في صورة الهجمات الإرهابية المتطرفة ، الهجرة غير الشرعية ، والانتشار العشوائي للأسلحة في المنطقة.

المنهج المستخدم :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من اجل الوصول لتحديد العلاقة بين الفشل الدولاتي في ليبيا مع انتشار التهديدات الأمنية داخل منطقة العربي ، وذلك عبر تحليل مختلف الأسباب التي أدت إلى وصول ليبيا نحو مراحل أمنية جد معقدة بعد التدخل الأطلسي وسقوط القذافي ، وبالتالي تصدير تهديدات أمنية خطيرة على الدول المجاورة المغاربية" تونس والجزائر بشكل خاص".

خطة الدراسة :

ومن اجل معالجة جيدة ومنهجية لموضوع الدراسة وضعنا المحاور التالية :

المحور الأول : الدولة الفاشلة ، التهديدات الأمنية الجديدة ، الاختراق الأمني الإقليمي.

المحور الثاني : أسباب ونتائج الفشل الدولاتي في ليبيا.

المحور الثالث : انعكاسات الفشل الدولاتي في ليبيا على بروز تهديدات أمنية جديدة تجاه الجزائر وتونس.

2. المحور الأول : الدولة الفاشلة ، التهديدات الأمنية الجديدة ، الاختراق الأمني الإقليمي.

تقتضي الضرورة العلمية ضرورة إيضاح ولو بصفة مختصرة أهم المفاهيم الرئيسية التي يقوم عليها موضوع

الدراسة ، وذلك من اجل تحقيق معالجة منهجية ومنظمة.

1-2 الدولة الفاشلة

لا يمكن فهم مصطلح الدولة الفاشلة بعيدا عن العقيدة العسكرية للدول الغربية وخياراتها الدبلوماسية

والاقتصادية ، فقد وفرت الدولة الفاشلة الحجة والبيئة الخصبة من اجل دعم مختلف التدخلات العسكرية

باسم الديمقراطية وحفظ حقوق الإنسان داخل الوحدات الدولية التي وصفت بالفاشلة والهشة ، وفي هذا

الاتجاه اتهم نعوم تشومسكي " **Noam Chomsky** " واشنطن في كتابه " الدول الفاشلة "

الصادر سنة 2006 ورأى أن مصطلح الدولة الفاشلة اختراع إيديولوجي من اجل إضفاء الشرعية على

تدخلاتها العسكرية في أفغانستان والعراق ، وبرر تشومسكي ذلك بان الإشارة للدولة الفاشلة يتم كلما

تحدد المصالح الغربية في مناطق معينة " أفغانستان ، الصومال " ، بيد أن ذلك لا يوظف في مناطق

أخرى على غرار دارفور. (Nay, 2013, p. 5)

وقد عرف الأكاديمي الأمريكي روبرت روتبرغ " **Robert Irwin Rotberg** " الدولة الفاشلة

بأنها " دولة تعاني من العنف الداخلي ، ولا تكون قادرة على توفير السلع الأساسية لمواطنيها ، حكومتها

تصبح فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها ، وحتى الدولة في حد ذاتها تفتقد للشرعية الدولية " (حادي،

2018، صفحة 54) ، في حي عرف تشومسكي الدولة الفاشلة ووصفها " بغير القادرة على حماية

مواطنيها من العنف ، بل وتعتبر نفسها فوق القانون محليا ودوليا ، كما أنها تعاني من قصور ديمقراطي خطير يجرّد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي" (تشومسكي، 2007، صفحة 8).

2-2 التهديدات الأمنية الجديدة

تعد التهديدات الأمنية الجديدة بالأمر غير الثابت بمعنى أن مختلف صورها على غرار الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، والهجرة غير شرعية وجدت منذ عقود بدرجات متفاوتة ، بيد أن الشيء الذي يعطيها الطابع الجديد هو ميزات التي جعلتها عالمية عابرة للأوطان ذات تهديد مشترك ، عكس التهديدات التقليدية ذات البعد العسكري (جعفر، 5 اوت 2021، صفحة 10) ، وقد منح التقدم التكنولوجي والعمولة تخوف إقليمي دولي تجاه التهديدات الأمنية الجديدة خاصة أن العالم أصبح قرية واحدة في ظل تشابك وثيق بين الاقتصاديات العالمية ، الترابط الصحي مع انتشار الأمراض والأوبئة ، قابله سهولة التنقل من دولة نحو أخرى.

وتعرف التهديدات الأمنية الجديدة باللاتمائية وتكون بين فاعلين غير متكافئين في القوة ، وفي العادة يكون هذا النوع من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يعتمد التهديد عبر وسائل مختلفة بهدف المساس بنقاط ضعف الطرف القوي ، والتهديدات اللاتمائية عكس التماثلية " الطرح التقليدي الكلاسيكي العسكري للتهديد " (جارش، 2017).

2-3 الاختراق الأمني الإقليمي " مركب الأمن الإقليمي " :

أشار باري بوزان " Barry Buzan " إلى مركب الأمن الإقليمي أو الاختراق الأمني الإقليمي " مجموعة دول اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق ، بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا عن الأخرى " (مصباح، 2013، صفحة 3)، فحدث أي خلل أمني داخل أي دولة من دول المركب الإقليمي تكون له بالضرورة إفرازات أمنية على بقية دول المركب الأخرى ، وهنا يشار إلى الأزمة الليبية الأمنية ضمن مركب الأمن الإقليمي المغاربي أو منطقة الساحل الإفريقي والتي صدرت تأثيرات أمنية خطيرة تجاه المحيط الإقليمي ، ويحدث الاختراق الأمني عبر اختراق الديناميكيات الأمنية الحدود الجغرافية للدول بعضها البعض نظرا لتواجد اثنيات تتوزع عبر نفس الإقليم

الجغرافي ، على غرار التبو والطوارق الموزعة في منطقة الساحل الإفريقي ، أو اختراق مذاهب دينية مثل الشيعة والسنة في الشرق الأوسط (مصباح، 2013، صفحة 13).

ومن منظور القوة يرى بوزان أن الدول التي تتمتع بتماسك داخلي قوي بين مختلف الفئات الاجتماعية عادة ما تتحد وتصد مختلف التهديدات الخارجية وتكون أكثر حساسية لمسائل السيادة الوطنية ، وما يعكس طرح بوزان هو التماسك والتلاحم الشعبي الجزائري إبان الحراك الشعبي الأخير ، وما خلفه من اتفاق الرؤى حول ضرورة الحفاظ على السيادة الوطنية ورفض أي تدخل أجنبي في الشؤون المحلية رغم الاختلاف في المسائل الوطنية ، هذه الأخيرة هي بمثابة شان داخلي خاص ، في حين دول ضعيفة على غرار سوريا وليبيا تعاني من انقسامات قومية حادة وصراعات أثنية داخلية ، ما يجعلها في مجال مفتوح من اجل أن تتنافس داخلها القوى الخارجية فتكون اقل تشبها بالسيادة وأكثر عطب للتهديدات الخارجية على غرار الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية ، وتهريب السلاح. (مصباح، 2013، صفحة 4)

3. الخور الثاني : الفشل الدولاتي في ليبيا " الأسباب والنتائج على الداخل الليبي "

تعددت العوامل التي دفعت نحو بروز الفشل الدولاتي في ليبيا بين أسباب داخلية تتعلق بمخلفات حكم نظام القذافي طيلة أربع عقود كاملة ، إضافة إلى مخلفات تدخل الناتو العام 2011 والذي نتج عنه تدمير شبه كلي للبنية التحتية ما دفع نحو بروز مجموعة تهديدات أمنية أثرت على الداخل الليبي ، وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية ، انتشار الأسلحة بشكل عشوائي ، وقد ساعد في ذلك ضعف السيطرة على الحدود البرية التي عرفت عمليات اختراق واسعة.

3-1 أسباب الفشل الدولاتي في ليبيا

- سياسات غربية فتاكة : قام الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن بإتباع سياسة الدبلوماسية الوقائية ضمن خطة تقوم على توجيه ضربات مباغطة دون انتظار بروز الأدلة المباشرة ، فقد أكد وزير دفاع الأمريكي السابق دونالد راسمفلد " **Donald Rumsfeld** " لوزراء دفاع الناتو في بروكسل جوان 2002 أن الحلف لا يمكنه أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو الدولة

التي تمتلك الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية ، ما جعل الحروب الوقائية لا تساير القانون الدولي (عودة، 2005، صفحة 58)، وعند إسقاط ذلك على الحالة الليبية يتضح أن الناتو تدخل دون الأخذ بعين الاعتبار حجج النظام الليبي السابق والذي أكد تواجد عناصر محرضة على الفوضى ودعاية إعلامية ممنهجة هدفها إثارة البلبله بأجندات أجنبية منظمة.

- **التوجه الغربي للفوضى:** تنساق والتوجه الذي قاده السياسي الأمريكي صاموئيل هنغتون "**Samuel Huntington**" ضمن صراع الحضارات ، فقد رأى أن المسلمين منشغلين أكثر بالعنف فيما بينهم وتجاه غيرهم أكثر من انشغالهم بإتباع واستيعاب حضارات أخرى ، فهم ميالون للصراع العنيف ، وقد حلت حروب المسلمون محل الحرب الباردة كصورة من صور الصراع الدولي ، داخلها تكون حروب عنيفة مثل الحرب على الإرهاب والحروب الأهلية ، وفي العادة الدولة التي تصل لتلك المرحلة تكون في طريق مفتوح من اجل الفشل الدولاتي وهو ما تجلّى في ليبيا. (سولت، 2008، صفحة 31 ، 32)

- **أزمة المرحلة الانتقالية:** أعقب مرحلة ما بعد ثورة الفاتح سبتمبر 1969 التشرذم والعجز في لم الشمل الوطني ، فمثلا لم يتمكن القذافي من بسط سيطرته الكاملة على القبائل المحلية ما انجر عنه الولاء الشعبي نحو القبيلة دون الدولة الوطنية ، إضافة إلى غياب المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار ، ونفي وتصفية أي جهة تكون معارضة للسياسات الداخلية أو الخارجية ، دون إغفال سياسات اللادعد التي تبناها النظام من حيث توزيع إيرادات الثروات الطبيعية تجاه قبائل معينة وتهميش أخرى. (هلال ومسعد، صفحة 30)

- **سوء استخدام القذافي للثروة:** لم يأتي اكتشاف الثروة النفطية والغازية في الوطن العربي ليساند مختلف الحركات التحررية ، حيث لم توظف من اجل رفع مستوى الجماهير ووضع الطاقات اللازمة ومواجهة الأعداء ، فمثلا لم يستغل القذافي الربيع النفطي في نقل ليبيا نحو مرحلة جديدة ، بل ساد سياساته التوزيع العشوائي للمال ، واستغلال النفط لخدمة مصالح السياسة الخارجية. (برجاس، 2000، صفحة 6)

- **انتشار الفوضى الأمنية:** سادت حالة عدم الاستقرار والضعف في ليبيا بسبب النظام الأمني الهجين وعدم امتلاك السلطة التي تولت الحكم بعد رحيل القذافي القدرة على نزع السلاح الذي كان قد انتشر

بشكل لى الكتائب والمليشيات المسلحة ، ما جعل المؤسسات المدنية عرضة للتدخل والابتزاز ، كما
ازداد الأمر تعقيدا مع سيطرة القبائل المحلية على السلاح الذي رأت فيه مصدرا لقوتها وعامل مهم من
اجل الدفاع عن نفسها. (سبع، 2017، الصفحات 154 - 160)

3-2 نتائج الفشل الدولاتي على الداخل الليبي

- الانتشار الرهيب للأسلحة

خلفت الأحداث الأمنية في ليبيا فوضى في المجالس والتنظيمات العسكرية ما أنتج انتشار الأسلحة
بشكل عشوائي، كما حملت معظم القبائل السلاح في ظل غياب قوة قانونية وقضائية (فرحاتي
و سليمان، 2016، صفحة 52)، وقد ساهمت بعض الدول الأجنبية في تلك الفوضى بحيث زودت
قطر المعارضة الليبية بنحو 20 ألف طن من الأسلحة ، كما منحت فرنسا صواريخ مضادة للدروع ، وعند
الإطاحة بالقذافي قدرت عدد الأسلحة في ليبيا وفق الأمم المتحدة بين 250.000 و 700.000 ألف
سلاح ناري ، بيد أن **Secret Intelligence Service** جهاز الاستخبارات البريطاني أكد
أن ليبيا تضم ملايين الأطنان من الأسلحة. (مارتيني وشيفيس، 2014، صفحة 8)

قدر عدد الليبيين حاملي السلاح بنحو 125 ألف شخص خلال أول 5 سنوات من سقوط القذافي ،
إضافة إلى أكثر من 100 ميليشية مسلحة موزعة في كل أنحاء ليبيا (فرحاتي و سليمان، 2016، صفحة
52) ، لكن مصادر أخرى أبرزت تواجد أكثر من 300 ألف مسلح و 22 مليون قطع سلاح إلى غاية
سنة 2017 (بوكليخة، 2017، صفحة 175) ، فعلى سبيل المثال اكتشف الجيش الجزائري أكتوبر
2013 على الحدود مع ليبيا مخبئا يضم 100 صاروخ مضاد للطيران ، فضلا عن مئات الصواريخ
المضادة للطائرات العمودية وقذائف صاروخية عديمة الارتداد. (بلاك واخرون، 2017، صفحة 25)

– ضعف السيطرة على الحدود البرية

سهلت الفوضى الأمنية في ليبيا من مهمة اختراق الحدود البرية ، لكن ذلك لم يكن السبب الوحيد وراء تدهور الأوضاع الأمنية ، فتهميش القبائل الحدودية وحرمانها من الاندماج داخل المجتمع الليبي وضعف المشاريع المحلية كثرة المظالم الاجتماعية مكن من انغماس تلك القبائل ضمن شبكات التهريب بسبب المغريات المالية ، في حين تشكلت ثقة قوية بين القوات الحكومية التي تقوم بمهمة حراسة الحدود والقبائل المحلية ، أكثر من الانسجام والتعاون بين تلك القوات والحكومة المركزية في طرابلس ، بسبب معرفة القبائل خاصة التبو والطوارق للمسالك الصحراوية الشاسعة ، إضافة إلى بروز علاقة أخرى متشابكة بين القبائل وشبكات التهريب ، ما خلف نظام امني معقد على طول الحدود الليبية.

وتعاني قوات حراس الحدود الليبي من ضعف التكوين الهيكلي بسبب تركة نظام القذافي ، حيث تميزت المعابر الحدودية ومنذ عقود طويلة بغياب التكنولوجيا وانعدام نظام معلوماتي متطور قادر على رصد الأخطار الأمنية على غرار أجهزة الكمبيوتر، فيتم العمل يدويا وبطرق تقليدية ما يصعب معرفة القوائم الدولية الممنوعة من السفر ، وتشبه المراكز الحدودية الأكواخ التي لا تتوفر على ادني شروط المراقبة ، كما تجلت مهمة حرس الحدود في فرض الضرائب فقط والعديد منهم ازداد ثراء فاحشا بسبب الأرباح المالية غير القانونية التي تجنيها جراء ترك شبكات التهريب تمر من والى ليبيا. (كول، 2012، الصفحات 1-5)

– بروز النشاط الإرهابي

تأسس تنظيم الدولة في ليبيا والعراق والشام نوفمبر 2014 بأمر من أمير الدولة الإسلامية في العراق والشام آنذاك أبو بكر البغدادي ، وفي ليبيا تجسد تنظيم الدولة عبر ثلاث محافظات هي برقة في الشرق ، طرابلس في الغرب ، فزان في المنطقة الجنوبية (council security, 2020) ، ذلك التواجد هدد الأمن الداخلي والمسؤولين الحكوميين والعمال الأجانب والبعثات الخارجية المتواجدة في ليبيا ، كما استولى الإرهابيون على عدد من مصافي النفط الكبرى ، إضافة إلى التحكم في موانئ رئيسية تستخدم في نقل الصادرات النفطية ، ومن ابرز الصور العنيفة ذات العلاقة بالهجمات الإرهابية هو الهجوم الصاروخي

الإرهابي على قنصلية واشنطن في بنغازي 11 سبتمبر 2012 ما أسفر عن مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفنز وثلاثة من موظفي السفارة (بلاك واخرون، 2017، صفحة 11)

- توسع ظاهرة الهجرة غير الشرعية

صحيح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عانت منها ليبيا حتى خلال عهد النظام السابق ، وذلك بسبب موقعها الجغرافي المميز المتاخم للضفة المتوسطية ، بيد أن القذافي عرف كيف يقلص من خطورة الظاهرة ولو بشكل نسبي عبر علاقاته القوية مع القبائل الكبرى ودعم الأخيرة له في عمليات مراقبة الحدود ، إضافة إلى تأثيره وإغراءه المالي على الزعماء الأفارقة ودفعهم نحو التضييق على أهم مناطق عبور المهاجرين غير الشرعيين من دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو ليبيا.

لكن ومع الانهيار الأمني والتدخل الأطلسي وسهولة اختراق الحدود البرية الليبية ، أصبحت الأخيرة معبرا لآلاف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الذين يبحثون عن الاستقرار ، الأمن والأمان ، لكن العديد منهم يلقون حتفهم سواء في البحر المتوسط خلال رحلتهم إلى أوروبا أو في الصحراء الكبرى عند محاولة اختراقهم الحدود الليبية ، وفي ظل هشاشة النظام الأمني داخل ليبيا بسبب سيطرة الميليشيات المسلحة على الوضع العام ، نشطت بقوة شبكات التهريب التي قامت بتأمين عبور المهاجرين إلى المتوسط من خلال المرور عبر الصحراء الليبية الشاسعة المساحة القاسية المناخ ، ثم توفير قوارب الموت التي لا تتوفر على ادني شروط السلامة ، وعليه أصبحت ليبيا بعد 2011 ملاذا لعبور آلاف الأفارقة نحوها إلى أوروبا ، وتكون الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين في العادة سيراليون ، التشاد ، السودان ، تونس ، إضافة إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء ، في حين تعد إيطاليا أكبر متضرر من الهجرة الغير شرعية نظرا لقربتها من السواحل المغاربية بشكل خاص.

وقد لعب النظام الليبي السابق بقيادة القذافي دور المبتز تجاه مشاكل الهجرة غير الشرعية من اجل خدمة الموقف السياسي الغربي لصالحه حيال الكثير من القضايا الإقليمية التي تمهه ، حيث اعتبر الحارس من اجل منع التدفق الكبير للمهاجرين الأفارقة نحو إيطاليا خاصة وأوروبا عامة ، واستغل علاقاته المتشابكة مع

القبائل الحدودية الجنوبية ودورها في المساعدة على منع تدفق المهاجرين ، في حين بديل ذلك بعد رحيل نظام العقيد الليبي هو الفوضى الأمنية وعبور الآلاف عبر قوارب الموت (ادريس، 2016، صفحة 3)

4. المحور الثالث : انعكاسات الفشل الدولي في ليبيا على بروز تهديدات أمنية جديدة تجاه منطقة

المغرب العربي " تونس ، الجزائر "

مست التأثيرات التي أفرزتها الأزمة الأمنية في ليبيا بعد 2011 دول المغرب العربي وبدرجة أولى كل من الجزائر وتونس نظرا للحدود البرية التي تربطهما مع ليبيا ، وهو ما أنتج تهديدات واختراق امني إقليمي تجلت صورته في تهريب السلاح ، الهجرة غير الشرعية نحو الضفة المتوسطية ، تصاعد الهجمات الإرهابية.

4-1 توسع الهجمات الإرهابية

أثرت الهجمات الإرهابية في تونس على القطاع السياحي الذي يعد بمثابة عماد الاقتصاد التونسي ، على غرار الهجوم على متحف البارود في سوسة العام 2015 والتي راح ضحيتها 21 قتيل ، وهجوم سوسة في نفس السنة والذي خلف 38 ضحية أغلبهم من السياح البريطانيين (المطردي، 2019، صفحة 647) ، إضافة إلى هجوم تنظيم الدولة في المغرب العربي على قرية بنقردان التونسية في مارس 2016 وخلف مقتل 19 شخصا وجرح 27 آخرين (Sizer, 2017)، وقد تبنت السلطات التونسية توجهها مفاده أن منفذي الهجمات الإرهابية هم تونسيون تلقوا تدريباتهم بليبيا وتحديدا لدى تنظيم الدولة ، ما يعني أن الجماعات الإرهابية بليبيا أصبحت تشكل خطرا امنيا على تونس ، بالإضافة إلى أنها مركز استقطاب الشباب التونسي مستغلة غياب الوازع الديني والتلاعب بالعقول ، وإتباع سياسة الإغراء المالي في ظل أزمة اقتصادية خانقة واجهتها ولا تزال تواجهها تونس.

رأت تونس أن الإرهاب الذي ينشط داخل أراضيها مصدره ليبيا ، صحيح أن التبعات الأمنية لثورة الياسمين الشعبية كان لها اثر في بروز نوع من الفراغ الأمني داخل البلاد ، لكن ليبيا تعتبر مصدر تدفق مصدر تدفق الإرهابيين والسلاح نحو تونس ما يعني القيام بأعمال إرهابية في سياق التطرف وضمن أفكار تنظيم الدولة في ليبيا ، دون إغفال عمليات التهريب الغير شرعي خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية المدعومة من طرف ليبيا على غرار الوقود (المطردي، 2019، الصفحات 647-650) ، وقد اعتمد

تنظيم القاعدة في ليبيا على كل من مصراتة وبن غازي كمعسكرات تدريب تكون بمثابة قاعدة دعم لوجستي من اجل بناء الهجمات الإرهابية نحو دول المغرب العربي ، نوع من ذلك تجسد في الهجوم الإرهابي على حقل النفط والغاز تغتورين العام 2013 شاركت فيه عناصر مسلحة من ليبيا ، ما يعني حجم الخطر التي تشكله التنظيمات المتطرفة. (فرحاتي و سليمان، 2016، صفحة 60)

4-2 انتشار السلاح بشكل عشوائي

بعد اندلاع الحرب في ليبيا العام 2011 أفادت لجنة من الخبراء شكلها مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة أن قدرة ليبيا الفعلية على منع عمليات التدفق غير المشروع للسلاح تكاد تكون معدومة ، حيث تحصلت ميليشيات كثيرة على الأسلحة بسبب الطريقة المكشوفة التي استخدمها نظام القذافي في تخزينها. (بلاك واخرون، 2017، صفحة 24)

انتشر السلاح بشكل عشوائي داخل ليبيا ما دفع نحو تغذية مناطق الصراع في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي بصفة عامة ، حيث تنشط شبكات تهريب السلاح على طول الحدود الليبية التي يزيد طولها عن 4000 كلم وذلك ضمن شبكات تضم أفراد من رجال الصحراء العارفين بمسالك الصحراء الوعرة وتضاريسها المعقدة ، وهو ما يعني سهولة توصيل السلاح نحو المناطق التي تعرف توترات أمنية في دول إفريقيا جنوب الصحراء على غرار نيجيريا عبر جماعة بوكو حرام التي تتبنى عمليات مسلحة داخل البلاد ، والسودان من خلال إقليم دارفور الذي يشهد توترات مسلحة مستمرة ، وفي تونس من خلال العمليات الإرهابية على طول الحدود مع ليبيا خاصة جبال الشعابني الذي أريقت فيها دماء بواسطة أسلحة قادم من ليبيا ، أما الجزائر وبسبب الحدود البرية الطويلة التخوف كله من إمكانية استغلال السلاح المهريين اجل أغراض إرهابية تستهدف المنشآت النفطية الكبرى مستقبلا.

قدر السلاح الليبي المهرب بنحو 45 مليون قطعة وقد مكن ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي وحركة تحرير إقليم ازواد من السيطرة على شمال مالي وإدخال المنطقة في حرب أهلية ، وهنا يمكن اعتبار الجزائر أكبر متضرر من ذلك نظرا لتواجد نسبة معتبرة من الطوارق في صحرائها ، إضافة إلى حدودها

الطويلة مع دولة مالي جنوبا ، كما تشهد الحدود الليبية مع تونس والجزائر عمليات تهريب مستمرة منذ 2011 ، وقد أكدت تقارير جزائرية عن ارتباط 14 كتيبة عسكرية في تهريب الأسلحة من الحدود الجنوبية الغربية الليبية أبرزها جماعة أنصار الشريعة ، كما تم ضبط رشاشات آلية وأسلحة وصواريخ وألغام مضادة للدبابات وذلك 2012 و2013. (اميجن، 2014، الصفحات 5-7)

ووفقا لتقرير منظمة مسح الأسلحة الصغيرة العام 2016 فقد تم عرض الأسلحة الصغيرة التي تم السيطرة عليها من طرف جماعات التهريب في 26 دولة للبيع من خلال شبكات الانترنت وبشكل غير مشروع ، وتتم العمليات التسويقية لأشخاص لديهم روابط قوية مع مختلف الميليشيات المسلحة في ليبيا ، أو مع الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والمغرب العربي. (Müller and Alaraby, 2020, p. 6)

4 - 3 تنامي الهجرة غير الشرعية

افرز الانهيار الأمني في ليبيا ارتفاع المهاجرين غير الشرعيين حيث أفادت وكالة مراقبة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي "**Frontex European Border and Coast Guard Agency**" فرونتكس بتضاعف أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من ليبيا وتونس ثلاث مرات ليصل إلى 35.600 مهاجر ما يجعلها الأكثر نشاطا العام 2020 ، وعلى طريق المتوسط من ليبيا وتونس نحو إيطاليا سجلت الوكالة 5500 حالة أي ما يقارب ثلاث أضعاف العدد خلال نفس الفترة من العام 2019 ، ووفقا لنفس التقرير احتل السوريون كأكثر الجنسيات التي تم الإبلاغ عن عبورها المتوسط العام 2020 يليها كل من الجزائريين ثم المغاربة. (فقيري، 2021)

وتقوم تونس من خلال القوات البحرية بعمليات إنقاذ تخص المهاجرين الذين يحاولون عبور المتوسط في العادة نحو إيطاليا ، فقد أنقذت قوات السواحل ما لا يقل عن 100 مهاجر غير شرعي في 18 ماي 2021 ضاعوا في عرض المتوسط كانوا قد غادروا ميناء زوارة الليبي حيث واجهوا صعوبات قرب جزيرة جربة التونسية (<https://www.france24.com/ar>، 2021) ، وفي 2 أوت 2021 قام جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في طرابلس بترحيل شبان تونسيون عددهم 108 كانوا موقوفين بمراكز الهجرة غير الشرعية بالعاصمة الليبية (السليطي، 2021) ، وفي شهر جوان 2021 أنقذت خفر

السواحل في تونس نحو 600 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة كانوا قد انطلقوا من العاصمة الليبية طرابلس بعد تعطل قواربهم في عرض المتوسط ، في صورة تؤكد أن رحلات الهجرة غير الشرعية لا تزال مستمرة بشكل قوي في دول المغرب العربي وفي مقدمتها تونس وليبيا.
(2021 ، <https://www.alarabiya.net>)

يعد الساحل الليبي من بين أكثر الطرق البحرية التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون واللاجئون في القارة الإفريقية والآملين في الوصول نحو الضفة الأخرى ، بيد أن الطريق من أجل تحقيق ذلك الهدف يظل غير آمن في ظل الظروف المناخية القاسية للقادمين عبر صحراء ليبيا ، وقد ازدادت حركة الهجرة غير الشرعية في العشرية الأخيرة بشكل كبير ، وتشير الدلائل إلى استمرار الوضع على حاله في ظل أوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة داخل ليبيا ، كما أعاققت الصراعات الداخلية من مراقبة الحدود وخلقت بيئة تزدهر فيها شبكات تهريب البشر بشكل خاص ، والأكثر من هذا يكون المهاجرون الراغبون في العمل والاستقرار بليبيا في وضع غير آمن ما يدفعهم نحو إكمال الطريق إلى القارة الأوروبية.

تجرعت كل من تونس والجزائر مرارة الفوضى الأمنية داخل ليبيا على طول حدودها البرية معها ، ويستهدف المهاجرون الأفارقة القادمون من عمق القارة أو التونسيون معبر رأس جدير الحدودي ، في حين تكون نقطة العبور من الجزائر عادة منطقة غات وغدامس في أقصى الحدود الجنوبية الشرقية ، أما الاتجاه عند الدخول إلى ليبيا هو الساحل المتوسطي نحو صبراتة ، صرمان ، الزاوية ، كما يشكل المهاجرون الأفارقة خطرا عند مرورهم عبر الجزائر وتونس من خلال إمكانية نقلهم مختلف الأمراض المعدية التي يأتون بها من دولهم ، في تهديدا صريح للأمن الصحي لدول المغرب العربي. (UNHCR, 2017))

5. خاتمة:

افرز سقوط القذافي واختيار المنظومة الأمنية بروز مجموعة من الأخطار الأمنية التي أثرت على الداخل الليبي من خلال الانتشار العشوائي للسلاح بين مختلف أطراف الشعب الليبي ، سيطرة الجماعات الإرهابية

المتطرفة على عدة مناطق من البلاد ، البروز غير منظم للميلشيات المسلحة ، ضعف السيطرة على الحدود البرية .

اختزقت تلك التهديدات الأمنية حدود ليبيا وتوسعت نحو المحيط الإقليمي وقد تجلّى ذلك في ارتفاع مستوى النشاط الإرهابي سواء من خلال التجنيد أو القيام بعمليات مسلحة تبناها كل من تنظيم الدولة في المغرب العربي وتنظيم القاعدة في كل من الجزائر وتونس هدد بها الأمن القومي للمنطقة ، إضافة إلى ارتفاع وتيرة الهجرة غير الشرعية بسبب ضعف السيطرة على الحدود البرية ما فتح المجال أمام المهاجرين الأفارقة من اجل اختراق الحدود الليبية ، دون إغفال تزويد الجماعات الإرهابية في المنطقة بمختلف أنواع الأسلحة من طرف جماعات تهريب السلاح ، لتكون ليبيا مصدر تهديد كبير للأمن القومي المغربي .

وقد ترافقت التهديدات الأمنية الجديدة مع أوضاع سياسية معقدة لدى الأنظمة السياسية في المنطقة ، حيث عرفت تونس أزمات سياسية وغياب التوافق حول تشكيل الحكومة بعد الإطاحة بنظام بن علي ، إضافة إلى تجاذبات طويلة بخصوص صياغة الدستور الجديد ، ترافق و هجمات إرهابية على كبرى المنتجعات السياحية ، ونفس الأمر انطبق على الجزائر التي لم تضح فيها الرؤيا سوى مؤخرا في ظل شد وجذب عقب مخرجات حراك 2019.

تتطلب مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة النابعة من ليبيا تكثيف التعاون والتنسيق المتبادل الأمني بين دول المغرب العربي من اجل دحرها والتضييق عليها ، وقد تجلّى ذلك من خلال العودة القوية للدبلوماسية الخارجية الجزائرية بالتوازي مع تعافيتها التدريجي من أزماتها الداخلية ، حيث تطمح للعب دور القائد الذي يقوم بحماية المنطقة من مختلف التهديدات الأمنية الخارجية .

عكس ذلك تصريح رئيس الجمهورية الجزائري عبد المجيد تبون بان الأمن القومي لكل من تونس وليبيا هو جزء من الأمن القومي للجزائري ، إضافة إلى تكثيف مستويات التنسيق مع الشريك الأوروبي المتضرر من الهجرة غير الشرعية القادمة من ليبيا ، وتكوين جيش وطني ليبي على أعلى مستوى قادر على التصدي لمختلف الأخطار الأمنية القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء ، بيد أن أهم شئ هو تحقيق مصالح وطنية ليبية شاملة بين مختلف الفرقاء وحل الأزمة السياسية الراهنة.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع العربية

- أ ف ب فرانس24/. (5 ماي, 2021). تونس: إنقاذ أكثر من 100 مهاجر انطلقوا من ليبيا في اتجاه إيطاليا. تاريخ الاسترداد 21 2021, 2021، من فرانس 24: <https://www.france24.com/ar/>
- ابراهيم حادي. (ديسمبر, 2018). الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الامنية على الامن القومي الجزائري. مجلة المعيار ، صفحة 54.
- احمد ادريس. (2016). تونس والمنطقة المتوسطة امام التحديات الامنية. تونس العاصمة: مركز الدراسات المتوسطة والدولية.
- امنة السليطي. (2 اوت, 2021). نحو ترحيل تونسيين موقوفين بمراكز الهجرة غير الشرعية بليبيا. تاريخ الاسترداد 30 نوفمبر , 2021، من اخر خبر اون لاين : <http://www.akherkhabaronline.com/ar/>
- بيتر كول. (2012). فوضى خطوط الحدود ؟ تامين حدود ليبيا . واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .
- جهاد عودة. (2005). الصراع الدولي مفاهيم وقضايا. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع.
- جيرمي سولت. (2008). تفتيت الشرق الاوسط . دمشق: دار النفائس.

- جيمس بلاك واخرون. (2017). مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كاليفورنيا: مؤسسة راند.
- حافظ برجاس. (2000). الصراع الدولي على النفط العربي . بيروت: بيسان للنشر والتوزيع .
- حواء احمد المطردي. (جانفي , 2019). الحدود الليبية التونسية دراسة في الجغرافيا السياسية . مجلة البحوث الاكاديمية ، صفحة 647.
- سداد مولود سبع. (2017). عدم الاستقرار السياسي في ليبيا دراسة في العوامل الداخلية والخارجية . مجلة العلوم القانونية والسياسية ، الصفحات 54-60.
- صبرينة جعفر. (5 اوت 2021). التهديدات الامنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات.
- عادل جارش. (21 فيفري, 2017). مقارنة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة. تاريخ الاسترداد 11 جانفي, 2022، من المركز الديمقراطي العربي: <https://democraticac.de/?p=43831>
- عامر مصباح. (2013). المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن. الجزائر العاصمة: دار الكتاب الحديث.
- عائشة بوكليخة. (ديسمبر, 2017). الدول الفاشلة وتداعياتها على الامن في المتوسط الحالة الليبية نموذجا. مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية ، صفحة 175.
- عبيد اميجن. (2014). انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الامنية في افريقيا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- علاء الدين نيفين هلال ومسعد. النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير.

ال فشل الدولاتي في ليبيا ودوره في بروز التهديدات الأمنية الجديدة داخل منطقة المغرب العربي " الجزائر ، تونس
أمودجا "

- عمر مباركة فرحاتي و سليمان. (جانفي, 2016). التحديات الامنية في ليبيا ما بعد القذافي. مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، صفحة 52.
- كريستوفر جيفري مارتيني وشيفيس. (2014). ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل. واشنطن: مؤسسة راند.
- موقع العربية نت. (6 جوان, 2021). مع تدفق قوارب الموت ..مراكز تونس تفيض بالمهاجرين. تاريخ الاسترداد 15 اكتوبر, 2021، من العربية نت: <https://www.alarabiya.net/north-africa/tunisia/2021/06/02/>
- نجاة فقيري. (16 فيفري, 2021). الهجرة غير الشرعية عبر المغرب العربي..المأساة التي تترك الإتحاد الأوروبي. تاريخ الاسترداد 21 نوفمبر, 2021، من بوابة افريقيا الاخبارية: <https://www.afriqatnews.net/article/>
- نعوم تشومسكي. (2007). الدول الفاشلة. بيروت: دار الكتاب العربي.

قائمة المراجع الأجنبية

- (UNHCR. (2017). Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges. New York: the UN Refugee Agency.
- council security, U. (2020, 3 5). Islamic State in Iraq and the Levant – Libya. Consulté le septembre 11, 2020, sur unated

union:

<https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/islamic-state-iraq-and-levant-libya>

- Müller and Alaraby, M. -A. (2020). COUNTERING ILLICIT ARMS TRANSFERS IN THE MENA REGION:THE CASE OF YEMEN AND LIBYA. berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung I Department for Middle East and North Africa I Hiroshimastr.
- Nay, O. (2013, June). Fragile and failed states: Critical perspectives on conceptual hybrids. International Political Science Review , p. 5.
- Sizer, L. (2017). Libya's Terrorism Challenge. Washington: Middle East Institute.